## آلية الاستثمار الأجنبي المباشر

# وتشحيم آلة الاستعمار في إفريقيا جنوب الصحراء

د. مجدي محمد محمود آدم

الكاتب والمراقب الاقتصادي - مصر.

**لقد** اتُّخِذت حيال الاستثمار الأجنبي المباشر مواقف متباينة في أوساط الساسة والاقتصاديين، فمنها المرحب به ومنها المنفر منه، ورأي ثالث يرى آثاراً إيجابية له يجب تعظيمها، وأخرى سلبية يجب تحجيمها.

ويرجع تاريخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الإفريقية إلى القرن التاسع عشر، إبان فترة الاستعمار، والتي تركزت في قطاعات محددة. استطاع المستثمرون الأجانب بدعم من حكوماتهم، في أحيانٍ كثيرة، من جني منافع اقتصادية كبيرة في إفريقيا، مما دعا حركات التحرر إلى اعتبارهم مُستغلِّين. حتى نظر كثيرٌ من الناس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه بمثابة استغلال ما بعد الاستعمار، ومع ذلك تُظهر البيانات الحديثة أن هذ الاستثمار يتدفق بشكلٍ متزايد إلى قطاعات جديدة تتطلب مهارات عالية ومتوسطة.

وإذا كانت مسألة السيادة الوطنية أمراً حيوياً بالنسبة للدول الإفريقية، في ضوء تجاربها أثناء فترة الاستعمار، فإنها لم تعد حساسةً كما كانت سابقاً، لأن كثيراً من تلك الدول أصبحت أكثر تفهُّماً لملابسات تلك الاستثمارات، وخاصةً أنها أصبحت أحد المصادر المهمة في سد عجز حساباتهم الجارية.

وقد أيدها كثيرٌ من المهتمين بشؤون التنمية استناداً إلى ميزات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي لا تترتب عليها التزامات مالية على الدول المضيفة كما القروض، كما أنها يمكن أن توفر فرص عمل جديدة، وتسهم في توفير التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية التي تحتاج إليها الدول المضيفة.

ولقد كان للمستعمر الأجنبي دورٌ جوهري في تشكيل هياكل اقتصادات مستعمراتها السابقة، وتخصصها في قطاعات معيّنة، أدى ذلك إلى تبعيتها للمستعمر السابق في بعض الأحيان، والتنافر معه في أحيانٍ أخرى، مما أثر في حجم وهيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المستعمرات السابقة، وشراكاتها التجارية ما بعد الاستعمار.

وعليه؛ تستهدف الدراسة التركيز على التبعية الاستثمارية لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء للمستعمر السابق؛ أسبابها وانعكاساتها المختلفة على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة التجارية على المنطقة بعد انتهاء الاستعمار، من خلال عدة محاور، وهي:

**المحور الأول:** مدخل نظري.

**المحور الثاني:** السياسات الاستثمارية الاستعمارية وموروثاتها.

**المحور الثالث:** حجم وهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية ما بعد الاستعمار.

**محور ختامي:** تقييم آثار الروابط الاستعمارية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

## المحور الأول: مدخل نظري:

سوف نحاول في هذا المحور أن نطرح النظريات الاقتصادية، التي وصفت الممارسات التي قامت بها الدول الاستعمارية، من أجل وضع شكل وهيكل للاقتصادات الإفريقية، وهي:

**المطلب الأول:** نظرية التبعية الاقتصادية.

**المطلب الثاني:** نظرية الكومبرادور.

**المطلب الثالث:** نظريات ما بعد الكولونيالية والاستعمار الجديد.

### المطلب الأول: نظرية التبعية الاقتصادية:

مدرسة التبعية Dependency School هي أول محاولة لتقديم تفسير شمولي يدرس تطور البلدان المتقدمة على حساب العالم الثالث. مع تصاعد موجات التحرر؛ كان المنطق السائد في أوساط القادة وصانعي القرار أن رحيل الاستعمار والسيطرة على مصادر الثروة الوطنية سيفسحان المجال أمام رأس المال المحلي ليستثمر في الصناعة، وما على الدولة سوى خلق الشروط الملائمة لذلك، وهي الإستراتيجية التي عُرفت باسم «إحلال الواردات». سرعان ما اكتُشف أن البرجوازية المحلية لم تضخ إلا القليل من رؤوس الأموال في الصناعة، وظلت تفضل الاستثمار في التجارة الخارجية والعقارات. فكان أن اتجهت الدولة إلى الحلول محل رأس المال الخاص بإقامة الصناعات وتأميم المؤسسات المالية والتجارة الخاصة، فكانت الحصيلة مزيداً من الانتكاسات، فالمصانع التي أُنشئت ربما استطاعت تغطية حاجة السوق المحلي بسلع رديئة،

ووفـرت الأموال التـي كانت تذهب للاسـتيراد، إلا أن مكائن تلك الصناعات المعوِّضة للاستيراد وقطع غيارها وصيانتها كانت تُسـتورد بمبالغ أكبر من تلك المعوَّضة، والتوجه المعلن للاسـتقلال الاقتصـادي قاد إلى مزيد مـن التبعية، وتحويـل البلدان المسـتقلة من الاقتصاد الزراعـي إلى الاقتصـاد الصناعي أفضى إلـى انهيار الزراعة دون نهوض الصناعة[١]. تقدمت المدرسة لتفسر العلاقـات الاقتصادية القائمة بيـن المراكز الإمبريالية المتخصصة في الصناعـة؛ والأطراف المتخصصة في الزراعة والصناعات الاسـتخراجية، وفـق «التبادل غير المتكافئ»[٢].

وعلـى الرغم من اختلاف التعريفـات التي أُعطيت للتبعية إلا أن تعريف البرازيلي «ثيوتونيو دوس سانتوس» يبقى أبرزها، حيث عرّفها بأنها «الوضع الذي يتكيف فيه اقتصاد بلدان معيّنة بتنمية وتوسـع اقتصاد آخر يخضع له اقتصاد تلك البلـدان، وتتخذ علاقة التبعية المتبادلة بيـن اقتصادين أو أكثر، وبين هذه الاقتصاديات والتجارة الدولية، شـكل التبعية عندما لا تتمكن بعض البلدان من فعل ذلك إلا كانعكاس لذلك التوسع، الذي قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على تنميتها المباشرة»[٣].

يَخلُص أصحاب هـذا الاتجاه إلـى اعتبار الحقبة الاسـتعمارية وما ترتب عليها من اسـتغلال اقتصادي، وفساد سياسـي، السبب الأساسـي وراء تبعية البلدان الإفريقية للدول الاستعمارية، ومما لا شك فيه أن إفريقيا ما تزال حبيسـة تقسـيم متخلف للعمل على المستوى الدولي[٤].

كما انصب تطور الصناعة والتجارة في المائة سـنة الأخيرة فـي المناطق المتخلفة في قالـب الاحتكارات العائليـة بمشـاركة الحـكام البيروقراطييـن، فكانت النتيجـة مزيجاً من الاقتصاد والسياسـة جمع أسـوأ سـمات كلا العالمين الرأسمالي والإقطاعي الاستبدادي الاستهلاكي[٥].

يُعدّ الاسـتثمار الأجنبي المباشر، وخاصةً في قطاع التصدير، من آليات التبعية الاقتصادية، وكان الوسـيلة الرئيسـة لاسـتكمال دمج البـلاد النامية في السـوق الرأسمالي من خلال الاستثمار في الصناعات التصديرية الرئيسة في المستعمرات، وكانت هذه الاستثمارات تتركز بشـكل رئيس في إنتاج المواد الأولية المعدنية والزراعية والطاقـة، بالإضافـة إلى بعض السـلع الاسـتهلاكية التي تحتـاج إليها الدول الرأسـمالية، خاصةً بعد أزمة الكسـاد الكبير، وتزايد دور الشـركات دولية النشـاط، لتأمين مدخلاتها بعمـل رخيص. والجزء الأكبر من هذه الاستثمارات تم تمويله من أرباح فروع هذه الشركات في الدول النامية[٦].

### المطلب الثاني: نظرية الكومبرادور:

وُلدت نظريـة كومبرادور فـي ذروة الإمبريالية في عشرينيات القرن العشرين، وحظيت بشعبية في الستينيات

(١) عصام الخفاجي، سمير أمين: في نقد حلم انكسر. مجلة عمران، العدد ٢٠١٩/٢٧/٧، ص (١١-١٢). متاح على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Unfinished-Dream-A-Critique-of-Samir-Amin.aspx

(٢) المرجع السابق، ص (١٣-١٤).

(٣) عبد الله عبد الرحمن الرميحي، التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية (ورقة بحثية)، (القصيم: المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية كلية الاقتصاد والإدارة جامعة القصيم، المجلد التاسع العدد الأول، ٢٠٢١)، ص٧.

(٤) لمياء العمراني، إشكالية التنمية في إفريقيا «قراءة في أهم أطروحات الاقتصاد السياسي»، ص١٠. متاح على الرابط:
https://revues.imist.ma/index.php/bahtheyya/article/download/15836/8849

(٥) محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي)- دراسة- (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥)، ص (١٠٩-١١٠).

(٦) محمد محمود ولد محمد، التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وآثارها على التنمية في الدول النامية المدينة مع (دارسة لحالة موريتانيا كنموذج)، (الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٣)، ص (٢١-٢٢).

والسبعينيات، في محاولات الماركسيين لوضع فهم نظري للإمبرياليـــة، فهي تنتمي إلى النظرية الماركســـية. قدّم «فانون» الصـــورة الأولى لطبقة الكومبرادور في إفريقيا، متنبأً بأن البرجوازية الوطنية ســـتكون راضيةً تماماً عن دور وكيل الأعمال للبرجوازية الغربية، في تجسيدٍ معاصر لـ«الإمبراطورية»، باســـتبدال «الحكم المباشر» من قِبَل المؤسســـات المالية والمنظمات غير الحكومية الدولية فـــي الثمانينيات والتســـعينيات، بالحكم غير المباشـــر للأفارقة، حيث أصبح التدخل مؤسسياً وروتينياً، فلم تعد قـــوة المانحين قوةً خارجية على الدولـــة، بل جزءٌ منها، وبرضاها؛ طوعيةً وقســـريةً في الوقت نفســـه. وبالمثل اخترقت المجتمـــع المدني بالإقناع تارةً كما في غانا، أو الضرورة تارةً أخرى كما في أوغندا، لتساعد في الترويج لبرامج إعادة الهيكلة النيوليبرالية بين الجمهور وصانعي السياسات، دون المعاناة من أزمة العداء[١].

وفئة «الكومبرادور» هي مصطلح يُطلَق على السكان الأصليين للأرض المســـتعمرة، وتُعـــرف بأنها «النخبة المتميزة نســـبياً، الثرية والمتعلمـــة، التي أدخلتها القوى الاستعمارية، وهي أقل ميلاً للنضال من أجل الاستقلال». وقد وصـــف «نكروما» حالـــة الاســـتقلال الجزئي هذه بـ«الاســـتعمار الجديد»، وهي مرحلـــة تديرها وتصممها القوى الاســـتعمارية، لإعطاء المســـتعمرة وَهْم الحرية، باستقلال شـــكلي، ووضع الســـلطة في أيدي برجوازية محلية محددة، تُســـمّى «النخب الكومبرادورية»، لم تكن مفاهيم الأمة والدين والدولة سوى أدوات في أيديها[٢].

**نتج عن رأس المال الأجنبي الملكية الأجنبية لوسائل الإنتاج، والتي كان لها تأثير مباشر في نقل الثروة، والتأثير غير الملائم في القضايا السياسية والاقتصادية.**

وكومبـــورادور comprador كلمة إســـبانية تعني السمسار[٣]، **وهناك عدة أشكال لها، هي:**

**١- الكومبرادور المقاول أو التاجر:**

أصبحـــت تُطلق على المديريـــن المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية، والنتيجة مزيد من الثروات النقديـــة لهم، والتراجـــع والخراب للصناعات والســـلع الوطنيـــة. وقد اســـتخدمها الحزب الشـــيوعي الصيني لفضـــح العملاء الصينييـــن المتعاونين مع الاســـتعمار، ويُقصد به «كل شـــخص يقوم باستيراد البضائع الأجنبية وتســـويقها في بلاده أو بتقديم العطاءات أو الشـــراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باســـمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابةً عنهم»[٤]. أي أنها طبقة مقاولة تقوم بتوزيع القيم التي ينتجها غيرها، إما داخل الســـوق المحلي أو الدولي[٥]، وهذه الطبقة تقدّم نفسها على أنها الوســـيط الذي لا غنى عنه للمفاوضات بين الســـلطات

(١) Julie Hearn, "frican NGOs: The New Compradors?", Development and Change (Oxford: Institute of Social Studies. Blackwell Publishing, 2007) pp.1098-1104, (6)38.

(٢) M. Aamir Iqbal et al, «an Ananlysis of the Rle of Comprador Class: A Neo-Colonial Study of A Case of Exploding Mangoes by Hani», British Journal of English Linguistics (Pakistan: European Centre for Research Training and Development, Vol.3, No.2, 2015), pp.6-7, at: www.eajournals.org

(٣) ناصر الدين؛ باقي، «صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية (الجزائر: جامعة الجزائر، المجلد ١٩، العدد ١٢٠٢٢)، ص١٠.

(٤) غازي الصوراني، عن الطبقة الكومبرادوية وتعريف الكومبرادور. متاح على الرابط: https://hadfnews.ps/post/57554

(٥) محمد سعيد طالب، م. س. ذ.، ص (١١٠-١١١)، و ص١٦١.

المحلية والإمبرياليين. ومهما يكُن ما يريد الأجانب بيعه، حتى لو كان سُمّاً، فإنهم سيجدون مشترياً له. وما يريدون شـــراءه، حتى لو كانوا العبيد لتدوير قوادسهم (سفنهم)، فإنهم سيجدون له بائعاً[١].

**٢- المجتمع المدني الكومبرادوري:**

ترى نظرية الكومبرادور وجود تبعية مالية وسياسية في المجتمـــع المدنـــي الإفريقي، لعـــدم وجود مصدر مســـتقل للتمويـــل، تتمثل فـــي فئة تمارس دور وســـيط أيديولوجي ومادي، بطريقة تديم الهيمنة الاســـتعمارية. قـــادة تلـــك المنظمات فئـــة جديدة تســـتمد قوتها من التمويل الإمبراطـــوري، تمكنت تلك المنظمات من توفير طبقـــة رقيقة من المهنيين ذوي الدخـــل بالعملة الصعبة لتنضم إلى طبقة الكومبورادور. أشار «هانلون» إلى تأثير المساعدات على تكوين تلك الطبقة في موزمبيق، ووصف «تاندون» «الجزء الأكبر» منها على أنها «ملاحق للوكالات الشمالية لتحويل الانتباه عن أسباب الفقر، ولنشر القيم الغربية»، أما «إيـــان جاري» فقد وصفها بأنها «برجوازية بيروقراطية للمجتمع المدني» ظهرت في التسعينيات[٢].

**٣- الكومبرادور الخبير:**

بعض القادة السياســـيين لا يمتلكـــون القدرة على بنـــاء خطط التنميـــة، لافتقارهم للمهـــارات الفنية، لذا يعتمدون على البيروقراطيين والاستشـــاريين «الخبراء»، الذيـــن يتمتعون بمكانة في مجال الوســـاطة في التنمية، وفي الواقع معظم هؤلاء يمثلون إحدى العقبات الرئيســـة أمام التنمية، وبشـــكلٍ ما يتم استيعابهم في هذه العملية، ولم يمنع ذلك السياســـيين من وضع لمساتهم في برامج التنمية. يبقى هؤلاء «الخبراء» أمام خيارين؛ إما أن يقوموا بإعداد السياســـات كمـــا يطلبها المانحـــون والحكومة، والبقاء في وضع يبدو مربح للجميع؛ أو الامتناع والخروج من رضى الحكام. هؤلاء «الخبراء» غير مهتمين بأي عمل لا يخدم مكاســـبهم، نفســـياً هم غير مرتبطين بمصلحة الأمة، يذهب أطفالهم إلى مدارس خاصة، ويحبون شراء العقارات في الخارج. السياســـات التي ينتجونها مصممة للتبعية، بوصفات خارجيـــة، بعيدة عن الحاجة المحلية. لغتهم أجنبية فلســـفية بمفردات بعيـــدة عن فهم العامة، ويقدمون حججهم بشـــكلٍ لا يُفهم إلا من القليل. تم خلق هذه المجموعة بعناية «كوســـطاء» بين الدولة والوكالات الدوليـــة، لتجميل الوجـــه القبيح للاســـتعمار الجديد، منضمين إلى صبيان الأوليجارشـــية الدولية[٣]. والنتيجة في معظم تجارب الانتقال أن آلت الأموال العامة إلى ذوي النفوذ، مما جعل العامة يســـتيقظون على نظام اقتصادي يقوده رأس المال الخاص، وتحل فيه ســـلطة المال محل سلطة الدولة[٤]، فيما عُرف باستعمار السوق.

كما أن نخبـــة حقوق الملكية الفكريـــة المحلية في إفريقيا يشبهون الكومبرادور الآسيويين في القرن التاسع عشـــر، فبينما استثمرت إفريقيا في إنشاء تلك الأنظمة؛ فإنها لم تنعكس على التنميـــة، فنصيب إفريقيا أقل من ٢٪ من إجمالي طلبات البـــراءات في العالم، على الرغم من أن ثروتها في الموارد البيولوجية والمعرفة التقليدية تجعل التطبيق على هذه الموارد أمراً ســـهلاً، وذلك لعدم وجود إرادة سياسية، حيث تظل قوانين ومؤسسات حقوق الملكيـــة الفكريـــة الإفريقية أدوات وآليات للاســـتيلاء الاستعماري[٥].

---

(١) جيسون مورغـان، عـلاء الـدين أبـو زينـة (مترجم)، إمبريالية الكومبرادور Comprador Imperialism، متاح على الرابط: https://alghad.com

(٢) Julie Hearn, Op. cit, pp.1104-1107.

(٣) Palash Kamruzzaman, Civil society or 'comprador class', participation or parroting?, (Bath, UK: Progress in Development Studies 13: 31, Department of Social and Policy Sciences, University of Bath, 2013), pp.38-41.

(٤) محمد شريف ابو ميسم، انظر:
https://yemen-yba.com/10265/%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9

(٥) Ikechi Mgbeoji, The Comprador Complex: Africa's IPRs Elite, Neo- Colonialism and the

**٤- الكومبرادو الحاكم: الأبوية الجديدة أو النيوبارتمونية الجديدة:**

مع انتهاء الاستعمار؛ شرعت القوى الإمبريالية في إنشاء طبقة استعمارية جديدة بالتشارك مع قادة الأحزاب السياسية، وموظفي الخدمة المدنية وضباط الجيش، لضمان الانتقال السلس وبقاء المستعمرات السابقة في مدار القوة الإمبريالية[١]. تلك النخب التي انخرطت عادةً فيما عُرف بـ«سياسة البقاء»، التي يصبح فيها الدعم الاقتصادي للجهات الخارجية أمراً حيوياً للحفاظ على القوة السياسية والاستقرار، مما يدفعهم إلى التنازل عن السيطرة المحلية على السياسة الاقتصادية مقابل الحصول على أموال تضمن بقائهم السياسي. روابط النخبة تلك مرتبطة بأدب الأبوية الجديدة، أو ما عُرف بانبساط النخبة، ويُطلق عليهم نظرياً «الرجال الكبار»[٢]. متلازمة «الرجل الكبير»، هي نتاج التاريخ الإفريقي الحديث، فقد استخدم المسؤولون الاستعماريون الهياكل التقليدية الإفريقية من أجل «الحكم غير المباشر»، لكنهم شوهوها من خلال تعزيز سلطة الرئيس أو الزعيم التقليدي[٣].

## المطلب الثالث: نظريات ما بعد الكولونيالية والاستعمار الجديد:

**أولاً: نظرية ما بعد الكولونيالية:**

إن نظرية «ما بعد الكولونيالية»، أو «ما بعد الاستعمار»، واحدة من نظريات الما بعد، والتي راحت تتكاثر وتهيمن على الساحة الثقافية على مدار العقود الأربعة الماضية. كان أو استخدام لمصطلح «ما بعد الكولونيالية» مطلع السبعينيات، وقد استُخدم لوصف مأزق الأمم التي تخلصت من سطوة الإمبراطوريات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولم يكتسب معناه الذي نعرفه إلا في الثمانينيات والتسعينيات. أما نظرية «ما بعد الاستعمارية» فتشير إلى نوع آخر من التحليل؛ ينطلق من فرضية أن الاستعمار التقليدي قد انتهى، وأن مرحلة من الهيمنة تُسمّى أحياناً المرحلة الإمبريالية أو الكولونيالية قد حلّت وخلقت ظروفاً مختلفة تستدعي تحليلاً من نوع معيّن. ولذا فإن المصطلحين ينطلقان من وجهات نظر متعارضة فيما يتصل بقراءة التاريخ؛ وإن كان ذلك اختلافاً في التفاصيل لا في الجوهر[٤].

هناك عدة تعريفات لنظرية «ما بعد الكولونيالية» وعدة تسميات، فهناك من أسماها «النظرية ما بعد الكولونيالية»، ومنهم من ترجمها إلى «النظرية ما بعد الاستعمارية».

**وقد حصر «دوجلاس روبنسون» ثلاثة تعريفات لها:**

**التعريف الأول:** «دراسة مستعمرات أوروبا السابقة منذ استقلالها؛ أي كيف استجابت لإرث الكولونيالية الثقافي، أو تكيفت معه أو قاومته، أو تغلبت عليه خلال الاستقلال. وتشير الصفة «ما بعد الكولونيالية» إلى ثقافات ما بعد نهاية الكولونيالية. والفترة التي تغطيها هي تقريباً النصف الثاني من القرن العشرين».

---

Enduring Control of African IPRs Agenda by External Interests, Osgoode HALL Law School Paper No.32 □ Legal Studies Reserch Paper Vol.10/ Issue. 08/ (2014). at: http://ssrn.com/abstract=2441932.pp.5-13.

(١) Staff Reporter, The case of the black bourgeoisie, NATIONAL. 1 Oct 1997. https://mg.co.za/article/1997-10-01-the-case-of-the-black-bourgeoisie/

(٢) Anne Ikenze. Sarai, Exploring the Links Between African Underdevelopment in Colonial and Post-colonial Times: The Role of Structural Adjustment Programs, Draft for presentation at the AEHN 14th Annual Meeting. (Lund: Lund University, Department of Political Science, 2019), p.4.

(٣) Camilla Houeland Sean Jacobs, Camilla Houeland Sean Jacobs, at: https://africasacountry. com/2016/03/the-big-man-syndrome-in-africa

(٤) بسمة جديلي، «دراسات ما بعد الكولونيالية من منظور أبرز أقطابها»، مجلة إشكالات في اللغة والأدب (الجزائر: معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي لتامنغست، العدد التاسع، ٢٠١٦)، ص (٢٣٦-٢٣٧).

**وفي التعريف الثاني:** «هي دراسة مستعمرات أوروبا السابقة منذ استعمارها؛ أي الكيفية التي استجابت بها لإرث الكولونيالية الثقافي، أو تكيفت معه، أو قاومته، أو تغلبت عليه منذ بداية الكولونيالية. وهنا تشير الصفة إلى ثقافات ما بعد الكولونيالية. والفترة التي تغطيها هي تقريباً الفترة الحديثة؛ بدءاً من القرن السادس عشر».

**وفي التعريف الثالث:** «دراسة جميع الثقافات والمجتمعات والبلدان والأمم من حيث علاقة القوة التي تربطها بسواها؛ أي الكيفية التي أخضعت بها الثقافات المفتوحة لمشيئتها والكيفية التي استجابت بها الثقافات المفتوحة لذلك القسر، أو تكيفت معه، أو قاومته، أو تغلبت عليه. وهنا تشير صفة «ما بعد الكولونيالية» إلى علاقات القوة السياسية والثقافية. وهي تغطي التاريخ كله»[١].

**ثانياً: الكولونيالية الجديدة / الاستعمار الجديد:**

هو مصطلح صاغه كوامي نكروما، الرئيس الأول لغانا المستقلة، في كتابه (الكولونيالية الجديدة: المرحلة الأخيرة للإمبريالية)، مشيراً إلى الاستقلال الشكلي الذي منحه المستعمر، فبقايا القوى الكولونيالية السابقة والقوى العظمى الجديدة الصاعدة ظلت تمارس دوراً حاسماً في مصائر تلك الدول، عن طريق تثبيت الأسعار في الأسواق العالمية والشركات متعددة الجنسيات والاتحادات الاحتكارية، إضافةً إلى تنويعة من المؤسسات التعليمية والثقافية، وهي أكثر دهاءً وأبرع تخفياً، وأصعب في الكشف عنها وتحديد معالمها ومقاومتها من الكولونيالية الصريحة. ويشير المصطلح إلى «فرض السيطرة الأجنبية سياسياً واقتصادياً على دولة رغم حصولها على الاستقلال والاعتراف بسيادتها، دون الاعتماد في تحقيق ذلك على الأسلوب الكولونيالي الاستعماري التقليدي في الاحتلال العسكري»[٢].

## المحور الثاني: السياسات الاستثمارية الاستعمارية وموروثاتها:

يتطرق هذا المحور إلى الاستثمارات التي قام بها الاستعمار، من ناحية البنية التحتية أو في المجالات الاجتماعية، والتي كانت تُموَّل من الضرائب، وتستهدف الأراضي الصالحة للزراعة النقدية، وبعد ذلك الموارد الطبيعية ثم الطاقة، فضلاً عن عملية التحول التجاري التي جاءت لنقل تلك الثروات للخارج. ثم الموروثات التي تركتها تلك السياسات على فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر، ونستعرض ذلك من خلال:

**المطلب الأول: الاستثمار والتحول التجاري في العهد الاستعماري.**

**المطلب الثاني: الروابط الاستعمارية والاستثمار الأجنبي المباشر.**

### المطلب الأول: الاستثمار والتحول التجاري في العهد الاستعماري:

**أولاً: الاستثمار الاستعماري:**

وجدت الدراسات أن المناطق ذات الاستثمارات العامة المرتفعة، الممولة من الضرائب التي فرضها البريطانيون والفرنسيون على الأفارقة، أصبحت أكثر تعليماً وثراءً في كلٍّ من غرب إفريقيا الفرنسية وفي شرق وغرب إفريقيا البريطانية. واستمرت هذه التفاوتات داخل المستعمرات حتى بعد قرن من الزمان، ظهر ذلك جلياً في عيّنة من ١٦ مستعمرة في شرق إفريقيا وغربها، وكان وجود الموارد الطبيعية، وإدخال المحاصيل النقدية، وبعض خصائص ما قبل الاستعمار، وزيادة التجارة بين الأفارقة والأوروبيين بدءاً من القرن السادس عشر، عوامل مفسرة لذلك[٣].

---

(١) أحمد عبد الحليم عطية، ما بعد الكولونيالية فيما بعد الحداثة قراءة في المختبر الجزائري، حلقات الجدل، ص١٧٠. متاح على الرابط: https://istighrab.iicss.iq/files/investigations/9z1452y5.pdf

(٢) نادية بوحاريش، النظرية ما بعد الكولونيالية والتلقي العربي (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الصديق محمد بن يحيى، كلية الآداب واللغات، ٢٠١٦)، ص (١٠-١١).

(٣) Joan Ricart-Huguet, The Origins of Colonial

وكانت السياسة الأساسية التي اتبعها الإسبان نحو مستعمراتهم في غرب إفريقيا هي: أن يكون الشطر الأكبر من السكان هم من الأصليين والخلاسيين المولودين الذين روضتهم البعثات التنصيرية، وأن يتم التركيز في تعليمهم اللغة الإسبانية والنظم الإسبانية[١].

كانت الاستثمارات في البنى التحتية التي دشنها الاستعمار هي أكبر بنود الإنفاق في الميزانيات الاستعمارية، وبخاصة السكك الحديدية، حيث شكلت ٣١,٤٪ من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة ١٨٩٨-١٩٣١م في غانا، وفي المقابل شكلت نفقات التعليم ٤٪. وقد تم بناء ٨٨,٣٪ من خطوط السكك الحديدية في إفريقيا جنوب الصحراء قبل الاستقلال، خدمت تلك الخطوط أغراضاً مختلفة؛ منها الهيمنة بنسبة ٣٥٪ من الحالات، ولأغراض التعدين وزراعة المحاصيل النقدية ٣٦٪ و٤٢,٤٪ على التوالي، بغرض دعم شركات التعدين الأوروبية والزراعة النقدية. شكلت أيضاً الجغرافية الاقتصادية للمستعمرات، وطبيعة الحياة الاقتصادية للأفارقة من خلال الفرص الاقتصادية التي أتاحتها، وقد وُجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين بناء خطين خلال الفترة ١٨٩٨-١٩١٨م لربط الساحل بمناطق التعدين والمدينة النائية كوماسي في غانا، وإنتاج الكاكاو والتنمية[٢].

أظهرت تلك الدراسات: أن المناطق ذات المستويات الأعلى من الاستثمارات أصبحت أكثر تطوراً، في مؤشرات محو الأمية، والإنارة، وغيرها من مؤشرات التنمية. كانت الاستثمارات في المستعمرات الفرنسية غير متكافئة مقارنةً بالبريطانية، ومع ذلك وُجد أن الاستثمارات في الصحة والتعليم أفضل تبؤاً في الفرنكوفونية منه في المناطق الناطقة بالإنجليزية، إذا استبعدنا شرق إفريقيا، مع إدخال متغير الاستقرار السياسي في المجموعتين. النمط الثاني؛ كانت الاستثمارات العامة في غرب إفريقيا الفرنسية أعلى منها في المستعمرات البريطانية على أساس نصيب الفرد، ومع ذلك فإن كثافة الإنارة والإنجاز التعليمي والحصول على الرعاية الصحية أصبحت أعلى في البلدان الناطقة بالإنجليزية[٣].

الاختلافات بين موروثات الحكم البريطاني والفرنسي في إفريقيا ظهرت في البحث الذي أجراه توماس ودينيس عام ٢٠٠٩م، لعيّنة من خمسة بلدان إفريقية، ووجدا أنه: في المستعمرات البريطانية، غانا وأوغندا، «تبدو الروابط أكثر مرونة» مما كانت عليه في المستعمرات الفرنسية، أي كوت ديفوار وغينيا، لزيادة الاستثمار في التعليم في المستعمرات البريطانية. وهو ما يعكس جزئياً حقيقة أن غانا وأوغندا، لأسباب مرتبطة فقط بشكل جزئي بالإرث البريطاني، كانتا نموذجَي النجاح الرئيسَين للتكيف الهيكلي في إفريقيا، لوجود فرص أكبر للتنقل التعليمي والبدني والمهني منذ الثمانينيات[٤].

ومن زاوية أخرى؛ سهّل الاستعمار استيراد رأس المال إلى القارة التي تعاني من ندرةٍ فيه، ولكن فقط في

---

Investments in Former British and French Af-:rica. a, 19 April 2021. at
https://www.aehnetwork.org/blog/the-origins-of-colonial-investments-in-former-british-and-french-/africa

(١) ستار حامد عبد الله العماري، عباس حسن عبيس، «المستعمرات الإسبانية في إفريقيا»، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية (بغداد: جامعة بابل، العدد ٢١، ٢٠١٥)، ص٥٣٣.

(٢) Remi Jedwab and Alexander Moradi, Colonial Investments and Long-Term Development in .Africa: Evidence from Ghanaian
at: Railroadshttps://www.aeaweb.org/conference/2013/retrieve.php?pdfid=93.

(٣) Joan Ricart-Huguet, Why colonial investments persist more in Francophone than Anglophone :Africa. January 25th, 2022. at
https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2022/01/25/why-colonial-investments-persist-more-francophone-than-anglophone-africa-education-/health

(٤) Gareth Austin, African Economic Development and Colonial Legacies. at:
https://journals. openedition. org/poldev/78

التعدين، وإلى حدٍّ ما في زراعات «المستوطنين». ولا يزال المسح الذي أجراه Frankel عام ١٩٣٨م، «استثمار رأس المال الخارجي في إفريقيا الخاضعة للحكم الأبيض»، هو الدراسة الشاملة الوحيدة للفترة الاستعمارية. وفقاً له؛ من حيث القيمة الإجمالية، خلال الفترة ١٨٧٠-١٩٣٦م، بلغ هذا الاستثمار ١,٢٢١ مليون جنيه إسترليني، منها ٤٢,٨٪ في جنوب إفريقيا، كان هذا يعني ٥٥,٨ جنيهاً إسترلينيّاً للفرد في جنوب إفريقيا، و٣,٣ جنيهات في المستعمرات الفرنسية، و٤,٨ جنيهات في غرب إفريقيا البريطانية[١].

**ثانياً: الاستعمار والتحول التجاري:**

أدى الحكم الاستعماري خلال الفترة (١٨٨٠-١٩٠٠م) إلى تعزيز نمو الصادرات السلعية، حيث أقام السكك الحديدية، فتسببت في تدفقات كبيرة من الاستثمار الأوروبي، وفرضت تغييرات عميقة في تشغيل أسواق العمل والأراضي، دفع هذا التدافع الصادرات الإفريقية إلى آفاق جديدة، ودون تلك الحقبة ربما لم يكن هذا التدافع ليحدث. كان التحول التجاري مرتبطاً بالطلب المتزايد على المدخلات الصناعية في الشمال، كما أدت الثورات في النقل، وتحرير التجارة، إلى تعزيز الطلب على المواد الخام والمحاصيل النقدية الاستوائية، واستجاب المنتجون الأفارقة لهذا الطلب من خلال زيادة صادراتهم. ساعد الارتفاع في أسعار السلع الأساسية في تحسن شروط التجارة لإفريقيا من تسعينيات القرن الثامن عشر إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، وبشكلٍ خاص في العقود الأربعة بين عامَي ١٨٤٥م و١٨٨٥م، والذي بلغ ذروته في موعد انعقاد مؤتمر برلين، حيث تضاعفت التجارة ثلاث مرات في أربعة عقود فقط[٢].

كانت حصة صادرات إفريقيا في التجارة الإمبراطورية الفرنسية أكبر بكثير مما كانت عليه في التجارة الإمبراطورية البريطانية، وفي منتصف القرن التاسع عشر، كان حوالي ثلثي التجارة الإمبراطورية الفرنسية مع إفريقيا، بينما سيطرت الهند على التجارة الإمبراطورية البريطانية. ومن المفارقات أن ازدهار شروط التجارة تحوّل إلى انهيار بنفس القدر مع انهيار الأسعار قبيل وحتى الحرب العالمية الثانية، ثم عادت معدلات التبادل التجاري لإفريقيا إلى مستوياتها في القرن الثامن عشر، لكن تخصص المزارعون الأفارقة وشركات التعدين أكثر فأكثر في السلع الأساسية، حيث أصبحت قيمتها أقل فأقل مع التوسع في الواردات من المصنوعات الأوروبية، والزراعة القسرية وخطط التعدين، وسياسات التجارة الحرة، وهي العوامل السابقة التي أدت إلى التحول التجاري وتحسين شروط التجارة، مما أعاق فعليّاً تنويع الاقتصادات الإفريقية، وأدى إلى تآكل الحرف اليدوية المحلية، باستثناء اقتصادات المستوطنين التي يهيمن عليها البيض، والتي كانت قادرة على العمل بدرجة من الاستقلال، مثل جنوب إفريقيا وزيمبابوي[٣].

تستخدم الصين حالياً الدبلوماسية في إفريقيا بدلاً من القوة الغاشمة، وتستجيب الاقتصادات الإفريقية مرّةً أخرى لهذا الطلب، فالاستثمارات الصينية في الأراضي والبنية التحتية والمناجم تتدفق إليها، وتأخذ الصادرات المعدنية، وبخاصة النفط، مرّةً أخرى حصة متزايدة منها[٤].

## المطلب الثاني: الروابط الاستعمارية والاستثمار الأجنبي المباشر:

واصلت القوى الإمبريالية السابقة الاستثمار في معظم مستعمراتها السابقة بمعدلات تتجاوز أهميتها الاقتصادية النسبية، هذا الميل لتفضيل المستعمرات السابقة كوجهات للاستثمار ظهر بشكلٍ قوي في حالة

(١) Gareth Austin, Op. cit.

(٢) weforum, How Africa's colonial history affects its development, Jul 15, 2015
https://www.weforum.org/agenda/2015/07/how-/africas-colonial-history-affects-its-development

(٣) Idem.

(٤) Idem.

البرتغال، ففي عام ٢٠١٢م كان ٦٧٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر للبرتغال إلى البلدان النامية موجوداً في مستعمراتها السابقة، ومنها أنجولا والرأس الأخضر وغينيا الاستوائية وموزمبيق وساو تومي وبرينسيبي، على الرغم من أن اقتصاداتها كانت تشكل ١٧٪ فقط من جميع الاقتصادات النامية. هذا الاستثمار القوي في حالة البرتغال جاء بعكس الاتحاد الأوروبي الذي كان ٥٨٪. تمثلت إحدى الطرق الممكنة، التي أمكن من خلالها للروابط الاستعمارية السابقة التأثير في علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في إنشاء مؤسسات إدارة دولية توجه تقييمات فرص الاستثمار وتعالج المخاطر السياسية. وغالباً ما يكون لدى البلدان التي كانت مندمجة في نفس النظام الاستعماري أوجه تشابه مؤسسية ولغوية وثقافية تسهّل اختراق المؤسسات الدولية فيها، وإنشاء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية هو مثال على ذلك[١].

البرتغال أيضاً لديها اتفاقيات استثمار ثنائية مع ٥٥ دولة من أصل ١٩٦ تشمل جميع مستعمراتها السابقة، هذه الاتفاقيات ذات أهمية خاصة في معالجة المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، فخرق العقود وعدم استقرار السياسة والتغييرات التنظيمية السلبية والقيود المفروضة على تحويل العملات تظل بارزة، كما يتضح من القيود المفروضة في أنجولا على مبلغ العملة الصعبة التي يمكن للمستثمرين البرتغاليين والأجانب الآخرين إعادتها إلى أوطانهم. كما تؤدي العلاقات الخارجية أيضاً دوراً أساسياً في تصورات المستثمرين بأن استثماراتهم ستستفيد من الحماية إذا ظهرت أمامها تحديات، مثل تحديات التحويل للاستثمارات البرتغالية في أنجولا، حيث قدّمت البرتغال الدعم المالي وضغطت على الحكومة الأنجولية لمواجهة تحديات الأجور التي تواجهها الشركات البرتغالية العاملة هناك، كما يمكن استخدام التحالفات غير الرسمية بين نخب البلدين كآلية محتملة للتخفيف من المخاطر السياسية[٢].

وعلى النقيض؛ يمكن أن تولد ذكريات الاستعمار حساسيات تجعل إدارة الصراع صعبة، مثل التحقيقات في مصادر بعض الاستثمارات الإفريقية كمحاولات من قِبَل الدول الأوروبية القوية لترويع مستعمراتها السابقة، فمثلاً أدت التحقيقات التي أجرتها السلطات البرتغالية في الفساد المحتمل وغسيل الأموال المرتبط ببعض الاستثمارات الأنجولية إلى توتر كبير بين أنجولا والبرتغال، وصل إلى ذروته عندما هدد الرئيس الأنغولي «خوسيه إدواردو» بإنهاء الشراكة الإستراتيجية بينهما[٣].

هناك بعض الموروثات الإيجابية التي عملت كأرضية مشتركة بين المستعمِر والمستعمَرة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الكومنولث والأنظمة التعليمية والقانونية والترتيبات المؤسسية، مع بعض الندوب التي أدت إلى شكلٍ من أشكال العداء. مثلاً؛ خلال فترة الاستعمار أنشأت المملكة المتحدة مجلس تسويق الكاكاو الاحتكاري، الذي دفع للمزارعين مبالغ ضئيلة مقابل المحاصيل، وتركته الاحتكارية لا تزال قائمة، حيث حافظت الحكومات المتعاقبة على دوره في تحديد الأسعار، ربما قطعت غانا العلاقات مع المملكة المتحدة بُعيد الاستقلال كما فعلت بلدان أخرى، لكن ظلت التجارة بينهما مزدهرة من خلال الشركات البريطانية الموجودة بالفعل في غانا، كما كانت أكبر وجهة لصادرات غانا مع ما بين ١٠٫٢ و١١٫٢٪ من إجمالي الصادرات بين عامَي ٢٠٠٠م و٢٠٠٧م، كما نما تصدير مشتقات زيت النخيل الغاني إلى المملكة المتحدة بنحو ٥٠٪ في المتوسط بين عامَي ٢٠١٣م و٢٠١٧م، وكانت ثاني أكبر مصدّر للمانجو إلى المملكة المتحدة في عام ٢٠١٧م[٤].

---

(١) Timea Pal, Colonial Legacies and Foreign Direct Investment May 31, 2017, at: https://blog.cei.iscte-iul.pt/colonial-legacies-and-foreign-direct-investment/

(٢) Timea Pal, Op. cit.

(٣) Idem.

(٤) Collins Osei, etal, The effect of colonial lega-

هــذه العلاقات الاســتعمارية المتوارثــة ليس لها وزن كبيــر في قرار الشــركات البريطانيــة أو وجهتها الاســتثمارية؛ ربما لوجود بعض الشركات الموجودة في المســتعمرة الســابقة بالفعل، ولكن قد يختلف هذا من ناحية الشــركات التي لم تكن موجودة بتلك المســتعمرة من قبل، ومن ناحية مستهلكي المستعمرة السابقة، وعلى الرغم من أن لديهم موقفاً إيجابياً تجاه منتجات المملكة المتحدة، وأصبحت جزءاً من ثقافتهم، فإنها تفسر جزءاً بسيطاً أيضاً من قرار الشركات البريطانية للاستثمار في المستعمرة[١].

المؤسســات التي أقامها المســتعمرون اســتمرت لفتــرة طويلة بعــد الاســتقلال، حيث ورثــت الأنظمة السياسية المستقلة- خلفاء للنظام الاستعماري- هياكله، ونظامه الاعتيادي، وبيروقراطيته، لذا فإن «المؤسســات الاســتعمارية مهمة لأنها أثرت في تكوين المؤسســات اللاحقة»[٢].

بالإضافة إلى العلاقات الرســمية تتطور العلاقات غير الرسمية، وذلك في شكل العلاقات الثقافية والعرقية والاجتماعيــة التي تضيّق الفجوة في التفاهم بين الدول، حيث تُظهر الأبحاث أن علاقات المســتعمرين السابقين تعــزز العلاقــات الاجتماعية بين البلــدان، وتؤدي دوراً مهماً في تســهيل التجــارة والاســتثمار الثنائي، فوفقاً للنظرية المؤسسية؛ فإن الروابط الاستعمارية التاريخية والعلاقات المؤسســية الرســمية وغير الرسمية تخلق تدفقات أكبر للاســتثمار الأجنبي من المســتعمر، يأتي هذا من خلال التخفيف من مسؤولية الأجانب التي تعاني منها المؤسسات متعددة الجنسيات التابعة للمستعمرين، مما يوفر اســتفادتها من مزايا المســتعمر السابق غير المتاحة لغيرها[٣]، وهذا حدث بشــكلٍ أكبر مع بريطانيا التــي انخرطت في التطوير المؤسســي إلــى حدٍّ أكبر من القوى الإمبريالية الأخــرى. ولكن كلما طالت الفترة الاســتعمارية كان لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار من المستعمر، أما فترة الاستقلال فلها علاقة على شكل حــرف U، حيث تراجعــت العوامل الســلبية المرتبطة بالتاريخ الاســتعماري في النهاية أمام العوامل الإيجابية المرتبطة بالعلاقة الدائمة بين الدول[٤].

كذلــك كان للبرجوازيــة الكومبورادورية دورها في هذا المضمار، فمثــلاً فُتح تحرير الاقتصاد الكيني أمام الملكية الأجنبية، فظلت وســائل الإنتاج تحت ســيطرة الأجانــب، وبدرجة أقل رجــال الأعمــال المحليين، ثم البيض والآســيويين، وعدد صغير من البرجوازية. كانت هناك درجــة من التطور الصناعي، وبعض التغييرات في حيازة الأراضي التي ســيطرت عليها النخبة، والشركات الأجنبية والأقليات. وتم اتباع السياسة نفسها في القطاع الصناعي مع إشــراك الأفارقة، وتعيين أبناء النخبة في أجهزتها الإداريــة. ضمنت البرجوازيــة الكومبرادورية تعزيز سيطرتها على القطاع التجاري مع إلزام الشركات الأجنبية بـ٣٠٪ من الأسهم في شركات الاتصالات والنفط والغاز، مع اســتمرار ملكية الأجانب لقطاعات التصنيع والقطاع الاستخراجي والخدمات[٥].

وبعــد انتهاء نظــام الفصل العنصــري في جنوب إفريقيا؛ ظل جزء كبير من الاقتصاد في أيدي فئة النخبة

---

cies on Africa's inward FDI: the case of UK FDI in hana, critical perspectives on international business (Coventry, UK: Faculty of Business and Law, Coventry University Business School, Vol.16 No.3: 2020), p.261.

(١) Ibid, pp.270-271.

(٢) Keith W. Glaister elat, Foreign Direct Investment to Africa: Is There a Colonial Legacy?, Management International Review (Leeds: White Rose Research Online, University of Leeds, 2020), pp.14-15.

(٣) Keith W. Glaister elat, Op. cit, p.35.

(٤) Ibid, p.37.

(٥) Mosala. SJ, The role of the Comprador Bourgeoisies in Post-Independent Africa: The case of South Africa and Kenya (Evanstonpan: Unpublished Ph. D Thesis, the North-West University, 2021), pp.13-15.

ورأس المـــال الأجنبي. أدت العقوبات في الســـبعينيات والثمانينيات إلى أن تصبح شركات جنوب إفريقيا متعددة الجنســـيات، وأدى تبنّي الليبرالية الجديدة إلى قدرة تلك الشركات على التوســـع عالمياً، مع نقل بعضها لمقارها إلى الخارج، مع الحفاظ على وجودها في السوق المحلي فقط، مع الاحتفاظ ببعض الهيمنة على السوق في قطاعَي التعديـــن والخدمات. كذلك لم تتغير ملكية الأرض كثيراً، فما زال البيض يمتلكون ٧٢٪ من المزارع، والأفارقة ٤٪، حيث تمكّن الأوليجاركيـــون وعائلاتهم من الحفاظ على نفوذهم الاقتصادي بوساطة سياسية وممولة من الدولة، ضامنين شـــراكات أجنبية تعمل وتنمو من خلال عمليات الاستحواذ، فوصلت ملكية الشركات المدرجة في بورصة جوهانســـبرج: ٢٢٪ للبيض، و٣٩٪ لأجانب، على حســـب بعض الدراسات.

يهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد، يليه التصنيع والتعدين، بينما يهيمن على الأخير شـــركات أجنبية. منذ الســـتينيات فصاعداً اعتمد التصنيع في جنوب إفريقيا بشـــكلٍ أساســـي على إحلال الواردات، ولكـــن منذ عام ١٩٩٤م تـــم إلغاء تلك السياســـة، وأدت الخصخصة إلى تغيير تكوين ملكية وسائل الإنتاج، حيث سيطر الاستحواذ وقطاع الخدمات على التدفقات الوافدة، متجاوزاً التعدين والتصنيع، وتم بيع أكبر مجموعتين من التكتلات الزراعية، أو الدخول في شراكة مع شركات أجنبية[١].

وقَعت البلدان الإفريقية في فخّ اقتصادي خبيث، وهو تخصصها في تصدير السلع والموادِ الخام بإستراتيجية التوجه نحو الصادرات، وذلك لثلاثة أســـباب، أولاً: لأنه كان الســـماح بدخول أسواق الســـلع أو المواد الخام وما يزال في قبضة الدول الصناعية. وثانياً: أن ســـعر السلع أو المـــواد الخام وطلب الأســـواق لها فـــي تدهور طويل الأجل، وإن تغير هذا الوضع بعد ذلك، فالأمر يحتاج إلى إســـتراتيجية طويلة الأجل. وأخيراً: أن محاولات البلدان الإفريقيـــة للانتفاض من هذا التخصص ســـوف يواجَه بشدة من قِبَل البلدان الصناعية، والتي وضعت الحواجز لمثل هذا الاحتمال. اســـتمر هذا التعامي الظاهري من جانـــب صندوق النقد والبنك الدولي لفشـــل نهجهما مع الدول الإفريقية، حتى بعد أن أظهرت دراساتهما الصادرة عام ١٩٨٩م فشل برامجها في إحداث آثار إيجابية لصالح الاستثمار[٢].

## المحور الثالث: حجم وهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في إفريقيا ما بعد الاستعمار:

وســـوف نحاول من خلال هذا المحور التعرف على انعكاسات السياسات الاقتصادية الاستعمارية على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، بعد فترة الاستعمار، وذلك من خلال:

**المطلب الأول:** حجـــم وهيـــكل الاســـتثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

**المطلب الثاني:** حجم وهيكل التجارة الخارجية بعد الاستعمار.

### المطلب الأول: حجم وهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا:

احتفظت فرنسا، على عكس بريطانيا، بقبضة قوية على (١٠) من مســـتعمراتها الســـابقة، ومثّل الاستثمار الأجنبي منها حوالي ٢٥٪ من إجمالي الاســـتثمارات التي تتلقاهـــا الدولة في تونس وجمهورية إفريقيا الوســـطى، و٣٥٪ في بنيـــن و٨٥,٦٪ في الكونغو، وتتركز في البلدان النفطية. ومع الاستفادة من الخصخصة، التي أوصت بها برامج التكيف الهيكلي، تســـلل الاســـتثمار الفرنسي إلى أجزاء كبيرة من القارة، حتى سيطرت الشركات الفرنسية على جميع موانئ المستعمرات الفرنسية السابقة تقريباً، وهيمنـــت على مجالات البناء والنقـــل والتصدير، وقطع

(١) Mosala. SJ, Op. cit. pp.155-159.

(٢) نيـري وودز، محمد رشـدي محمد سالم (مترجم)، قلاع العولمة عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمقترضين، الطبعة الأولى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ص (٣٠٥-٣٣١).

الأشجار والاتصالات والتمويل والتأمين[١].

كما كانت فرنسا هي المستثمر الرائد في كوت ديفوار والغرب وتونس في عام ٢٠٢٠م، حيث عززت استثماراتها الاقتصاد الإيفواري، مثل بناء محطة ميناء للحاويات بقيمة ٤٧٦ مليون دولار، كما استضافت أبيدجان أول حدث لبنك الاستثمارات العامة الفرنسي Bpifrance في يونيو ٢٠٢١م، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين فرنسا وإفريقيا، بمشاركة حوالي ٣٥٠ شركة فرنسية، وساعدت فرنسا في تخفيف عبء الديون عن كوت ديفوار، وفي أبريل ٢٠٢٢م أعلنت وكالة التنمية الفرنسية أنها ستستثمر ٧٢,٥ مليون دولار بحلول أوائل ٢٠٢٧م لزيادة إنتاج القطن، وسبقها مبادرة مماثلة لمساعدة قطاع الكاكاو[٢].

مع تزايد الطلب على النفط؛ استُخدمت المساعدات (سياسة الجزرة) كإغراء مع الدول الغنية بالنفط، مثل أنجولا وغينيا الاستوائية ونيجيريا التي تتلقى من الولايات المتحدة سنوياً ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار من المساعدات لتوفير ٨٪ من واردات النفط الأمريكية. وأنجولا ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط في إفريقيا، تتلقى مساعدات من العديد من البلدان المتقدمة، واستثمارات من الولايات المتحدة بنسبة ٦٠,٦٪ من إجمالي التدفقات الداخلة. الأسلوب نفسه استخدمته الصين، كما لوحظ في تنزانيا. ولكن الموارد الهائلة في الكونغو الديمقراطية من المعادن النادرة، مثل الكولتان، تُصعِّب على بلجيكا الاحتفاظ بأي احتكار للاستثمارات[٣].

وقد أدى الانخفاض في أسعار المعادن والنفط في عامَي ٢٠١١م و٢٠١٤م إلى خسارة النمو الإيجابي المحقق بين عامَي ٢٠٠٠م و٢٠١٠م، ولا سيما في البلدان المعتمدة على الصادرات مع المستعمر مع استثناءات صغيرة، بينما تمكنت البلدان التي لديها حصة منخفضة من الاستثمار الأجنبي من المستعمر السابق من الحفاظ على نمو إيجابي[٤].

تكشف بعض الأدلة مدى فعالية (سياسة العصا) التي تتبعها الدول الاستعمارية في بعض الأحيان، كما حدث في الكاميرون التي قامت بسحب المناقصات الخاصة ببناء الطرق التي حصلت عليها الشركات الصينية، وأسندتها إلى شركة فرنسية يمثّل عرضها تكلفةً أعلى بستّ مرات من عرض الشركة الصينية. وعندما قررت الحكومة السماح بالمنافسة في سوق الأسمنت أجبرت الشركات التابعة لبلد المستعمر الوافدين الجددَ على موائمة أسعارهم. ومنذ بداية السبعينيات وقّعت فرنسا اتفاقيات الازدواج الضريبي مع مستعمراتها السابقة، مما منحها إعفاءً ضريبياً كبيراً. مثل هذه الامتيازات تخلق تمييزاً يُثني المستثمرين الآخرين، ويفسر سبب تمركز الاستثمار الأجنبي، فلم تتمكن نيجيريا مثلاً من فرض عقوبات على الشركات الأجنبية العاملة في مجال الاتصالات بسبب الاحتيال والتهرب الضريبي، لأن هذه الخطوة قد تؤدي إلى ابتزاز من قِبَل الشركة الأجنبية، من خلال الفصل الجماعي للموظفين المحليين، أو أنها ستشمل إجراءات دبلوماسية قد تؤدي إلى عقوباتٍ مثل وقف المساعدة أو تجميد أصولها بالخارج[٥].

وظهرت فعالية «دور النخبة ومؤسسات التمويل» في حالة كينيا التي أدت القروض والاستثمار الأجنبي

(١) Ludovic Feulefack Kemmanang and Jonas Juleo Dongmo Zamke, "Colonial spectre and foreign investments concentration: Does African growth escape?", Economics Bulletin (New York: UNECA, Vol.41, Issue 1, 2021). p.3.

(٢) Cara Lyttle, What role do French post-colonial legacies play in African FDI? France›s former colonies in Africa depend on their former ruling country for FDI, but does this run the risk of over-reliance?, 29 June, 2022. at: https://www.investmentmonitor.ai/analysis/french-colonial-fdi-africa-morocco-tunisia-cote-divoire

(٣) Ludovic Feulefack Kemmanang and Jonas Juleo Dongmo Zamke. Op. cit. p.4.

(٤) Ibid, p.5.

(٥) Ibid, p.3. p.5.

فيهـا إلى الحفـاظ على الوضـع الاسـتعماري، فمنذ الاسـتقلال تلقت كينيا قروضاً ومنحـاً لدعم الاقتصاد وشـراء الأراضي، ثم لتخفيف العجز عند اعتماد برامج التكيف الهيكلي، اسـتولى السياسيون على ثلاثة مليارات منها خـلال عقدين، حتى بلغت نسـبة الدين إلى الناتج المحلي ٥٦٪ عام ٢٠١٩م، نصيب الأسـد منها مسـتحق للصين في علاقة اسـتعمارية جديدة. وفي الوقت الذي تم حظر الاسـتثمار الأجنبي في الزراعة كانت الصناعة هي البديل، من قِبَل شـركات أجنبية لـم تكون موجودة من قبل، ومع فرض برامج التكيف الهيكلي إستراتيجيات موجهـة للتصدير أُعيـق النمو في التصنيـع الذي كان يسـاهم بـ١٤٪ في النمو، والذي كان تصنيعاً استعمارياً؛ كالتجميـع والتصنيع الخفيف منخفـض المهارات، تقوم بغالبيته شـركات أجنبية، مع اسـتفادتها من الأسـواق التفضيلية والإقليمية. ثم سـيطرت تلك الشـركات على قطاع الخدمـات، الذي كان محركاً للنمو، ثم سـيطرت على صناعات التكنولوجيا، فضلاً عن قطاعات السياحة، والمشـروبات والأدويـة والتعدين والنفـط والصناعة الاسـتخراجية والبنيـة التحتية، مما أبقـى الدولة في مسـار نيوليبرالي يسيطر عليه الأجانب، وفي جزءٍ منهم المستعمرون السابقون[١].

وفي حالة دول «الفصل العنصري»، كجنوب إفريقيا، اشـترطت المؤسسـات الدولية في تفاوضها مع حكومة «مانديلا» شـروطاً للحصول على قـروض، منها: تحرير التجارة، وتوسـع نشـاط الشـركات الأجنبية، والتوسع في مجالات المضاربـة المالية والاسـتهلاك. فتراجع الاسـتثمار في التصنيـع، ومع تدفق الأموال السـاخنة حدث عدم اسـتقرار مالي وزيادة الاحتـكار، وعدم نقل التكنولوجيا أو خلق فرص العمـل أو الإنتاج، مع حدوث عجز في ميـزان المعامـلات الرأسـمالية، مع هيمنة الشـركات الأجنبية علـى قطاع التعدين بالشـراكة مع البرجوازية الكمبرادورية، مع نمو القطاع المالي بشـكل سريع حتى أصبح قطاع الخدمات أكبر مساهم في الناتج المحلي؛ اتخذ الاستثمار فيه شكل عمليات الاستحواذ.

ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر بشكلٍ أساسي من شركاء تقليديين مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مع بروز اليابـان وألمانيا في قطـاع التصنيع وبخاصةٍ السـيارات، كما سـيطر الأجانب على قطاعـات البنية التحتية والتجزئة[٢].

عندما تم الانتهاء من المفاوضات لوحظ وجود زيادة ملحوظة في تدفق الاسـتثمار الأجنبي المباشـر مقارنةً بالفترة السـابقة، مع وقوع اثنتين من المعاملات المهمة؛ وهما بيع جزء من حصة الحكومة في شـركة الاتصالات «تلكـوم» في عام ١٩٩٧م، واقتناء مجموعة «دي بيرز» من قِبَل شـركة الأنجلو الأمريكية في عـام ٢٠٠١م، ونتيجةً لذلـك حدثت قفـزات حادة في حجـم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام ٢٠٠٥م اكتسب بنك «باركليز» البريطاني الحصة الأكبر من دمج بنوك جنوب إفريقيا «ابسا»، وشـركة الاتصالات السلكية واللاسلكية البريطانية اشـترت شركة «فودافون»، واكتسبت ٨٤٪ من حصص شركة اسـتثمارية تُسمّى «فين فاين»، والسيطرة على ١٥٪ في شـركة تشـغيل الهواتـف المحمولة في جنـوب إفريقيا «فوداكوم»، وفي نهايـة عام ٢٠٠٧م قام البنك التجاري الصناعي الصيني بشـراء ٢٠٪ في بنك «سـتاندرد»، ومن ثمّ أصبح أكبر مسـتثمر أجنبي منفرد في تاريخ البلاد، وانتقلت أكبر شـركة بيرة «سـاب» إلى المملكة المتحدة عام ١٩٩٩م، وفي ٢٠٠٢م تم بيع شـركة تخمير «ميلر»، وفي عام ١٩٩٩م نقلت أكبر شـركة تأمين في جنوب إفريقيا مقرها إلى لندن[٣].

تم إحياء النشاط الاستثماري لشركات جنوب إفريقيا

(١) Mosala. SJ, Op. cit. pp.128-132.

(٢) Ibid. pp.159-163.

(٣) مجدي محمد محمود آدم، تحرير ميزان المعاملات الرأسمالية وأثره على النمو والاستقرار الاقتصادي مع التركيز على أوغندا وجنوب إفريقيا (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، ٢٠١٦)، ص (١٢٥-١٢٦).

في بلدان أخرى؛ فخلال الفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٠م بلغ حجم التدفق الخارج إلى ما متوسطه ١,٢ مليار دولار سنوياً، بلغ ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٥م، وبحلول نهاية عام ١٩٩٦م بلغ حجم الاستثمار التراكمي في الخارج لشركات جنوب إفريقيا ٢٤,٦ مليار دولار، تركز الجزء الأكبر منه في أوروبا الغربية بنسبة ٨٧٪، وابتداءً من عام ١٩٩٧م بدأ التحرر من التقييد التنظيمي لتدفق رؤوس الأموال الخارجة من البلاد، مما أحدث تدفقاً خارجاً حاداً، حيث كانت نسبة الاستثمار المتراكم في الخارج إلى الناتج المحلي ١٦,١٪، حتى عام ٢٠٠٨م[١].

والشكل (١) يبين أكبر المصدرين لرأس المال في إفريقيا كمتوسط للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨م، والملاحظ أن الصين استفادت من أخطاء العهد الاستعماري، وبدأت من حيث انتهى منه الآخرون كقوة عظمى، وكذلك الحال مع الولايات المتحدة، بينما يبدو أن الروابط الاستعمارية السابقة قد ساعدت فرنسا وبريطانيا في الوجود في المقدمة.

شكل (١): المصادر الرائدة للاستثمار الأجنبي في إفريقيا: إجمالي نصيب الاستثمار الأجنبي في إفريقيا، ٢٠١٤-١٨:

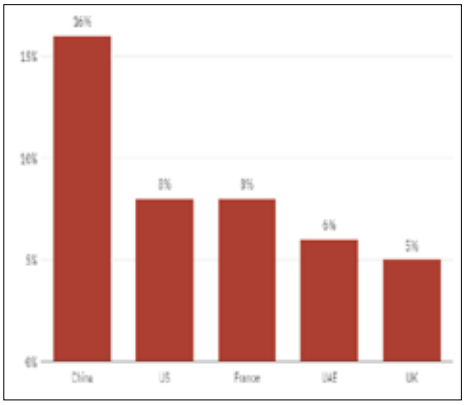


https://www.investmentmonitor.ai/analysis/french-colonial-fdi-africa-morocco-tunisia-cote-divoire

ولا تزال الموارد الطبيعية هي ركيزة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى إفريقيا، حيث يشير تقرير للأونكتاد عام ٢٠١٣م إلى أن الاستثمار الأجنبي في قطاعَي الصناعات التحويلية والخدمات الموجهَين نحو المستهلك يشهد بداية ارتفاع، معبّراً عن تزايد القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة الناشئة في القارة، فبين عامي ٢٠٠٨م و٢٠١٢م ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات المتعلقة بالمستهلك في قيمة مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة في إفريقيا من نسبة ٧٪ إلى٢٣٪ من الإجمالي[٢]، حيث حدث تحول في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا خلال العقد الماضي، بسبب ظهور مصادر جديدة للاستثمار وتوسع قطاعات جديدة، ففي عام ٢٠٠٠م اجتذبت إفريقيا ١٪ فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، زادت إلى ٣٪ بحلول عام ٢٠١٨م[٣].

كانت أوروبا هي المصدر المهيمن للاستثمار الأجنبي، حيث شكلت ثلثي مخزونها من الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام ٢٠٠٥م، وبينما نمت قيمتها المطلقة؛ انخفضت حصتها منذ ذلك الحين إلى أقل من ٥٠٪ في عام ٢٠١٨م. وعوضاً عن ذلك زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا، الذي نمت حصته من ٥٪ في عام ٢٠٠٢م إلى ٢٣٪ في عام ٢٠١٨م. المحرك الرئيس هو الصين، التي يمثّل استثمارها الأجنبي المباشر ما يقرب من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في المنطقة[٤].

وتنوعت الاستثمارات الجديدة من المواد الخام إلى التصنيع والخدمات، فبين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٠م

(١) المرجع السابق، ص (١٢٦-١٢٧).

(٢) الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى إفريقيا يتزايد، متحدياً الاتجاه العالمي لعام ٢٠١٢ (نيويورك: الأونكتاد، ٢٠١٣)، ص (٢-٣).

(٣) https://blogs-worldbank-org.translate.goog/africacan/road-recovery-sub-saharan-africa-capitalizing-transformative-opportunities-shifting-fdi?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

(٤) Idem.

شـــكلت مشـــاريع اســـتخراج الموارد، ومعالجة البترول والفحم، أكثر من نصف مشـــروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة. ومع ذلك، بين عامي ٢٠١٦م و٢٠٢٠م، شـــكلت المشـــاريع الجديدة في هذه القطاعات أقل من ربع الإجمالي. تشـــمل القطاعات التي جذبت استثمارات جديـــدة كبيرة في الفترة الأخيرة الخدمات اللوجســـتية، والاتصالات وتكنولوجيـــا المعلومات، والمواد الكيميائية، والطاقة المتجددة (التي تشكل أكثر من نصف الاستثمار في المرافق)، ارتفاعاً من حوالي ٢٠٪ في الفترة الأولى[١].

ووفقـــاً لتقريـــر الأونكتاد للاســـتثمار العالمي لعام ٢٠٢٠م؛ فإنه على الرغم من أن عدداً من كبار الشـــركاء في الاســـتثمار من خـــارج إفريقيا يعمد إلى المشـــاركة على نحوٍ متزايد في مبادرات لتمتين روابط الاســـتثمار مع القارة، وتشـــجيع الاســـتثمار في الهياكل الأساســـية والمـــوارد وفي التنمية الصناعيـــة، فإنه في عام ٢٠١٩م تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا بنحو ١٠٪، بفعل فتـــور الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإقليمي، وتضاؤل الطلب على الســـلع الأساسية بفعل جائحة كورونا، مما أدى إلـــى كبح التدفقات إلى البلدان التي تجتذب اســـتثمارات متنوعة والبلدان التي تجتذب استثمارات موجهة نحو الموارد الطبيعية على حدٍّ سواء، على الرغم من أن عدداً قليـــلاً منها تلقى قدراً أكبر من التدفقات الواردة من مشـــاريع جديدة كبرى[٢]، ففي أثناء جائحة كورونا كان أكبر خمسة متلقين للاستثمارات هم: مصر، جنوب إفريقيا، الكونغو، المغرب، إثيوبيا. ومن حيث أكبر الدول المستثمرة فلا تزال فرنسا هي الأكبر، وإن لم تحقق نمواً منذ عام ٢٠١٣م، ثم هولندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين، كما كانت البرتغال والبرازيل من المستثمرين المهمين في البلدان الناطقة بالبرتغالية، مثل أنجولا أو موزمبيق. ولا يزال القطاع الاستخراجي هو الجاذب الأكبر لرأس المال الوافد، مع حدوث تحوّلٍ نحو قطاعاتٍ أخرى، مثل الصناعة والخدمات[٣].

وصلـــت التدفقات الاســـتثمارية إلـــى إفريقيا إلى مســـتوى قياســـي في عام ٢٠٢١م بزيـــادة قدرها ١٫٤٪ عن عـــام ٢٠٢٠م، وظل أكبر مالكي الأصول الأجنبية في إفريقيا أوروبيين، بقيادة مستثمرين من المملكة المتحدة بـ٦٥ مليار دولار، وفرنسا بـ٦٠ مليار دولار[٤].

### المطلب الثاني: حجم وهيكل التجارة الخارجية بعد الاستعمار:

تتخذ التجارة الاســـتغلالية شـــكل مناطـــق التجارة الحرة والاتفاقيات في المســـتعمرات الســـابقة من أجل اختراق الشـــركات متعددة الجنســـيات، تلك الاتفاقيات قوضت التصنيع وألزمت البلدان بخفض التعريفات بينما تستخدم البلدان المتقدمة الحماية. استخدمت بريطانيا الاتفاقيات التجارية وســـيلةً للحفاظ على معظم المزايا في علاقتها الاستعمارية مع كينيا على سبيل المثال، مثل اتفاقية ياوندي الثانيـــة، واتفاقية لومي، لتأمين الوصول إلى المواد الخام الإستراتيجية، واكتساب أسواق إضافية، وإيجاد منافـــذ لصناعاتها الزائدة، قبـــل اعتماد برامج التكيـــف الهيكلي التي وجهت الاقتصـــاد نحو التصدير. شـــجعت الحكومة بعد ذلـــك التصنيـــع ومنحت حوافز وإعفاءات اســـتفادت منه الشـــركات الأجنبية. تبع ذلك تحرير التجارة في التســـعينيات، الذي فاقم هروب رأس المال، بينما خســـرت الحكومة عائـــدات التعريفة. هذا العجز التجاري أدى إلى انهيار الصناعات المحلية وإغلاق

(١) Idem.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٠ الإنتاج الدولي بعد الجائحة (نيويورك: الأونكتاد، ٢٠٢٠)، ص (٩-١٠).

(٣) European Union, Comprehensive EU Strategy for Africa Trade and Investment , Policy Department for External Relations, 2020. at: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/603509/EXPO_BRI(2020)603509_EN.pdf, pp.8-10.

(٤) unctad, Investment flows to Africa reached a record $83 billion in 2021. at: https://unctad.org/news/investment-flows-africa-reached-record-83-billion-2021

المصانع، مما أدى إلـــى زيادة البطالة والفقر والجريمة، والاعتماد بشـــكلٍ مفرط على تصدير المنتجات الأولية لكسب النقد الأجنبي، كما قوضت تلك الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة القارية، وافترستها الليبرالية الجديدة[١].

وبالنظـــر إلى أن جنوب إفريقيا بوابة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ استلزم ذلك دمجها في اتفاقيات تحرير التجارة، ففقدت ٣٦٪ من رســـومها الجمركية، وأُغرقت أســـواقها بمنتجات رخيصة. ويشـــير الميزان التجاري للدولة إلـــى عجز تجاري في المنتجـــات المصنعة التي تهيمـــن على الواردات، وفي المنتجات الأولية التي تهيمن على الصادرات. كما تشير الاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحـــدة إلى عجز تجاري، واعتماد مفرط على المنتجات الأولية. وأدت الشـــراكة مع الصين إلى تراجع التصنيع، ومزاحمة الشركات المحلية. كما أدى توقيع جنوب إفريقيا وجيرانها اتفاقية التجارة والتنمية مع الاتحاد الاوروبي إلى حبس منطقة الســـادك، في نموذج تنمية نيوليبرالي يعزز موقع الاتحـــاد الأوروبي المهيمن داخـــل المنطقة. ثم تلاه «أغوا»، و«بريكس»، لتُســـتخدم جنوب إفريقيا كبوابة للأسواق الإفريقية، وكمادة تشحيم للنيوليبرالية lubricant for neoliberalism[٢].

ظل الاتحاد الأوروبي الشـــريك التجاري الرئيسي لإفريقيا، ففي عام ٢٠١٨م بلغ إجمالي التجارة في السلع بين ٢٧ دولةً عضواً في الاتحاد الأوروبي وإفريقيا ٢٣٥ مليار يورو- أكثر من ٣٠٪ من حجم التجارة الإفريقية، مقارنـــةً بـ١٢٥ مليـــار يورو للصيـــن، و٤٦ مليار يورو للولايات المتحدة. وأكبر أربعة اقتصادات في الاتحاد الأوروبي، فرنســـا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، هم أكبر مصدري البضائع إلى إفريقيا وأيضاً أهم المستوردين، وأكثر من ٦٥٪ من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي هي ســـلع أولية، تمثّل المواد الخـــام ٤٩٪ منها[٣]، وهو ما يوضحه شكل (٢).

شكل (٢): الشركاء التجاريون الرئيسيون مع إفريقيا عام ٢٠١٨:

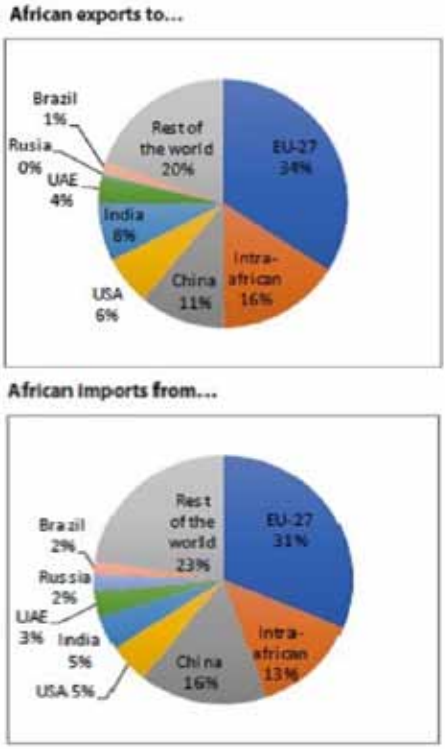


European Union, Comprehensive EU Strategy for Africa Trade and Investments, Policy Department for External :Relations, 2020. at https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/603509/EXPO_BRI(2020)603509_EN.pdf, p.6

## محور ختامي: تقييم آثار الروابط الاستعمارية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول إفريقيا جنوب الصحراء:

سوف يتناول هذا المحور تقييم أثر السياسات التي قام بها المستعمر، بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الخارجية، وانعكاســـات ذلـــك على اقتصادات البلدان الإفريقية.

حيث يمكن للاســـتثمار الأجنبي المباشـــر أن يؤدي دوراً داعماً في ســـدّ فجوة التمويل في إفريقيا. والواقع أنه فـــي مواجهة حالة عـــدم كفاية الاســـتثمار المحلي

(١) Mosala. SJ, Op. cit. pp.133-137.

(٢) Mosala. SJ, Op. cit. pp.14-167.

(٣) European Union, p.6.

الـــلازم لتمويل التنمية الطويلـــة الأجل في إفريقيا؛ أخذ اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانةً بارزة في إستراتيجيات العديد من بلدان القارة.

**ويستند تحقيق الفوائد المتوقعة إلى عدد من الافتراضات:**

– أولها: إمكانات الإسهام في تحقيق النمو عن طريق تكملة الاستثمار المحلي، فضلاً عن نقل المهارات، وآثار غير مباشرة من خلال المنافسة والتقليد وحراك العمالة وإقامة الروابط الرأسية.

– والافتراض الثاني هـــو: أن الإضافات إلى رصيد رأس المال، الناشـــئة عن اجتذاب الاســـتثمار الأجنبي المباشر في أنشطة الإنتاج، تنحصر في الاستثمارات في منشآت ومعدات جديدة.

– وثمة افتراض آخر مفاده: أن الاســـتثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى حشد الاستثمارات المحلية[١].

وليست هناك أدلة قاطعة على أن هذه الافتراضات تنطبق في حالـــة البلدان الإفريقية، فالروابط الملاحظة تكون عادةً محدودة ولا تظهر إلا في حالات معزولة، كما أن معظم الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر الجديد الموجه إلى البلدان الإفريقية تركز في الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات وعمليات الاندماج والشراء والاستحواذ، والأهم من ذلك أن معظم الاستثمارات الواردة إلى القارة يتركز في عدد قليل من البلدان، ولا سيما في الاقتصادات الغنية بالموارد[٢].

وهو مـــا يتوافق مع الذين يمتلكون نظرة تشـــاؤمية تجاه الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر، حيث يرون أن تلك الاســـتثمارات عبارة عن مباراة من طـــرف واحد، الفائز فيه الشركات متعددة الجنسيات في أغلب الأحوال، فهي تأخذ أكثر مما تعطي. ويأتي في مقدمة تبريراتهم مسألة الســـيادة في اتخاذ القرار الوطني، فتلك الأخيرة في يد المســـتثمر وحكومته، فيمكن بواسطتها أن تخلق قدرات موزاية في البلد المتلقـــي، وأن تتحكم في وتيرة الإنتاج، كما أنها تتمتع هي وفروعها ببدائل غير متاحة للشركات المحلية، وهي قادرة على الهروب من الإذعان لسياســـات البلد المضيف[٣].

كما أن مشـــروعات الاســـتثمار الأجنبي المباشر لا تحتاج فـــي الغالب إلى قوة عمل فهي تتحرك بتكنولوجيا جاهزة (طريقة تسليم المفتاح)، فمساهمتها محدودة في بناء رأس المال البشري، وتتجاهل ما يتوافر من تكنولوجيا محلية. ونادراً ما يؤدي الاســـتثمار الأجنبي المباشر إلى تقليص خروج عوائد الاســـتثمار أو تدعيم نشـــوء رأس المـــال في البلـــد المضيف، حيث تتمتع تلك الشـــركات بفرص وبدائل لتســـريب العوائد الاســـتثمارية وترحيلها للخارج. والأثر الإيجابـــي الناجم عن التدفق الوافد على ميزان المعاملات الرأسمالية يكون محدوداً مقارنةً بالأثر السلبي الذي يتركه حينما ترفع تلك الشركات الاستيراد من السلع الوســـيطة والخدمات المختلفة، وتقوم بإعادة الأربـــاح إلى البلد الأم تاركةً عجزاً مســـتديماً في ميزان المدفوعـــات. كما أنهـــا تمارس أيضاً تأثيـــراً قوياً على توطين قوى الإنتاج في العالم، استناداً لما يُسمّى بالأمثلية العالميـــة، مع إغفـــال مصالح وبرامـــج البلد المضيف، وخلق نوع من التكامـــل الصوري، وتعميق الازدواجية بين فروع معيّنة من تلك الاقتصـــادات مع الاقتصاد العالمي بالاعتماد على المدخلات المســـتوردة، مما يســـهم في إحداث تفكك اجتماعي، واختلالات هيكلية، ويضعف من الروابط الأمامية والخلفية، فضلاً عن فرض الممارسات الاحتكارية بسيادة الإنتاج الواسع متدني التكاليف[٤].

وعند أخذ عينة من ٢٢ دولة إفريقية جنوب الصحراء لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، خلال

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا (نيويورك: الأونكتاد، ٢٠١٣)، ص٣.

(٢) المرجع السابق، ص (٤-٥).

(٣) د. كمال عبد حامد آل زيادة، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ (بغداد: جامعة آل البيت: د. ت)، ص ٧٦-٧٩.

(٤) د. كمال عبد حامد آل زيادة، م. س. ذ.، ص (٧٧-٧٩).

الفترة من عام ١٩٨٨م إلى عام ٢٠١٩م، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الاقتصادي طويل الأجل[١]. وفي خمسين دولة إفريقية، خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٩م، وُجد أن تلك التدفقات الوافدة كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في إفريقيا؛ كان سلبياً خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ١٩٩٤م، وإيجابياً خلال الفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٩م[٢]. أي أن الأثر يختلف باختلاف الظروف العالمية والسياسات المتبعة، وهو ما يُظهر التبعية، والقدرة على تحمل الصدمات الخارجية، وطبيعة الاستثمارات.

ومن خلال عدسة نظرية الموائمة المؤسسية ومفهوم مسؤولية الأجانب، ومن خلال تقدير يستند إلى مجموعة متوازنة من الملاحظات السنوية من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠١٢م، نجد أن الروابط الاستعمارية السابقة مرتبطة بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من المستعمر إلى المستعمرات السابقة بشكلٍ غير متجانس- بينما تبين في تأثير الفترة الزمنية للاستعمار والفترة الزمنية للاستقلال على الاستثمار الأجنبي؛ أنها سلبية في الأولى، وعلى على شكل حرف U في الثانية، حيث يظل المستثمرون الأوروبيون أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا، لكن حصتها النسبية تتراجع لآسيا منذ العقد الماضي. كما تحولت وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، حيث يفقد شمال وجنوب إفريقيا- اللذان يشكلان غالبية مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين- حصتهما لصالح شرق إفريقيا. وشكلت الصناعات الاستخراجية، التي كانت تهيمن على التكوين القطاعي للشركات التابعة المنشأة حديثاً في إفريقيا، أقل من ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في إفريقيا في الفترة ٢٠١٦-٢٠[٣].

ولوحظ في بعض الدراسات النظرية أن هناك تأييداً لفكرة أن للمؤسسات دوراً في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته، إلا أن هناك دراسات تطبيقية تدل على أن هذه الفكرة ليست محسومة، وإذا ما كانت التحليلات تركز في أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية، أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإن هناك دراسات حديثة تركز فيما يُسمّى «المسافة المؤسسية»، أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي قلّت الاستثمارات[٤]، وهو ما حيدته الروابط الاستعمارية كما في حالة البرتغال ومستعمراتها السابقة، وفرنسا والمملكة المتحدة.

كما يلاحظ أن العوامل المؤسسية والروابط الاستعمارية لها تأثيرات مختلفة على مقاييس الأداء التشغيلي المختلفة، حيث تُظهر النتائج أن عائد حقوق الملكية للشركات الإفريقية بعد عمليات الاستحواذ يمكن أن يستفيد من تاريخ الاستعمار للتخفيف من الآثار السلبية للمسافة المؤسسية، وأن العائد على الأصول بعد الاستحواذ لا يتأثر بالروابط الاستعمارية والمسافة المؤسسية. تفتقر تلك الشركات عموماً إلى القدرات للتغلب على هذه الآثار السلبية، ومن ثمّ فإن المسافة

(١) Belesity Bekalu Ayenew, The effect of foreign direct investment on the economic growth of Sub-Saharan African countries: An empirical approach, Ayenew, Cogent Economics & Finance. at: https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2038862, Page 2 of 12.

(٢) Steve Loris Gui-Diby, Impact of Foreign Direct Investments on Economic Growth in Africa: Evidence from Three Decades of Panel Data Analyses. at: https://www.researchgate.net/publication/261989543_Impact_of_Foreign_Direct_Investments_on_Economic_Growth_in_Africa_Evidence_from_Three_Decades_of_Panel_Data_Analyses

(٣) Stephen Morgan, Jarrad Farris, and Michael E. Johnson, Foreign Direct Investment in Africa: Recent Trends Leading up to the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), USDA, 2022. at: http://www.ers.usda.gov/

(٤) https://www.asjp.cerist.dz/en/article/92676

المؤسسية الكبيرة، وتحديداً المسافة السياسية، تؤثر سلباً على أدائها التشغيلي بعد الاستحواذ، فتستفيد تلك الشركات المستحوذة من تاريخها الاستعماري للتخفيف من تهديد الشرعية الناجم عن هذه المسافة السياسية[١].

كما تبين أن المقرات الخارجية للدول الأوروبية في المستعمرات السابقة تعمل كمنسقين تشغيليين، وكاشفات للفرص، ومراكز المعرفة، وتشير النتائج إلى أن الجمع بين وجود المستعمرات السابقة والعلاقات الاقتصادية المستمرة؛ يجعلها عاملاً مهماً للتنبؤ باختيار موقع المقر الرئيسي الأجنبي[٢].

وبينما تتخذ الحكومات الإفريقية تدابير لتعزيز التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فإن مصدر القلق الرئيس هو أن هذه التدابير يمكن أن تجعل إفريقيا أكثر عرضة لإستراتيجيات صناعة غير مرغوبة كالتبغ، ويستند هذا القلق إلى حقيقة أنه في كل عام يُقّدر أن استخدام التبغ مسؤول عن وفاة أكثر من ثمانية ملايين شخص في العالم. وباستخدام عينة من ٣١ دولة إفريقية، خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨م، أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة لهما علاقة سلبية وإيجابية مع انتشار استهلاك التبغ على التوالي[٣].

**وخلاصة القول:**

لقد ثبت أن رأس المال الأجنبي هو سمة مهمة للنمو في حالة أي دولة نامية، ولكن هذا يعني فقدان السيادة السياسية، وتأثيراً ضئيلاً في التنمية البشرية، مع استمرار البطالة والفقر وعدم المساواة، والعمالة الناقصة بسبب الاستغلال المستمر، وعدم نقل التكنولوجيا مع الاستفادة من الأسواق الإقليمية والتفضيلية. نتج عن رأس المال الأجنبي الملكية الأجنبية لوسائل الإنتاج، والتي كان لها تأثير مباشر في نقل الثروة، والتأثير غير الملائم في القضايا السياسية والاقتصادية.

يملي المستثمرون الأجانب المسار التنموي لدول ما بعد الاستقلال، ويديمون الاقتصادات الموجهة خارجياً. وظل التحالف قائماً بين البيروقراطية الحاكمة والبرجوازية الكومبرادورية الطفيلية والمستعمِر السابق.

كان للمؤسسات التي أقامها المستعمر، وطبيعة الاستثمارات في العهد الاستعماري، والنخب السياسية، ثم المؤسسات الدولية البديلة للهيمنة العسكرية، دورٌ بارز في هيكل وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الاستقلال، ومن ثمّ التخصص الذي وقعت في براثنه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما ظهر جلياً في علاقات فرنسا والمملكة المتحدة والبرتغال مع مستعمراتها السابقة؛ كقوى استعمارية سابقة، ثم الصين والولايات المتحدة؛ كقوى عظمى حديثة ابتدأت من حيث انتهوا ■

---

(١) Institutional Distance and Colonial Tie, out of Africa: the Role of Institutional Distance and Host-Home Colonial Tie in South African Firms' Post-Acquisition Long-Term Operating Performance in Developed Economics. pp.25-27. at: http://repository.essex.ac.uk/26058/1/81F3FA2F7BEF.pdf

(٢) Ana Botella Andreu & Katiuscia Lavoratori, History Matters: Colonial-Based Connectivity and Foreign Headquarter Location Choice, Management International Review (2022) 62:711–739. at: https://doi.org/10.1007/s11575-022-00481-2

(٣) Mustapha Immurana, Micheal Kofi Boachie and Kwame Godsway Kisseih, "Effects of foreign direct investment and trade on the prevalence of tobacco consumption in Africa: a panel study", Globalization and Health (Ghana: 1Institute of Health Research, University of Health and Allied Sciences, Ho, Ghana, (2021) .17:122,2021), pp.1-10